جـامعـة عـجـمـان
AJMAN UNIVERSITY

كلية القانون

توصيف مختصر لمساقات برنامج الماجستير في القانون العام

اسم المساق منهجية البحث القانوني المتقدم

رقم المساق : LAW574

يُعدّ هذا المساق محطةً تأسيسيةً في مسيرة الطالب الأكاديمية، حيث يُقدّم للطلبة، سواء كان اختيارهم إعداد أطروحة أو مشروع تخرّج تطبيقي، فرصةً لتطبيق المعارف والمهارات القانونية التي اكتسبوها طوال برنامج الماجستير. ويشمل المساق تعلُّم منهجيات كتابة الأطروحة الأكاديمية الرصينة، بما في ذلك صياغة الإشكالية، وتصميم الخطة البحثية، واستخدام المصادر التشريعية والقضائية والفقهية بمنهجية نقدية.

في مسار الأطروحة، يعمل الطالب تحت إشراف أكاديمي متخصص على إجراء بحث أصيل يعالج إشكالية قانونية فعلية. أما في مسار المشروع التطبيقي، فيُركّز الطالب على تحليل تحدي قانوني واقعي وتقديم حلول عملية قابلة للتنفيذ، غالباً بالتكامل مع خبرته في مساق التدريب العملي الداخلي.

ويتضمن المساق أيضاً تعليم الطالب مهارات المناقشة العلنية أمام لجنة أكاديمية، مما يُعزّز مهاراته في التواصل المهني والدفاع عن موقفه القانوني.

اسم المساق التشريعات الجنائية الخاصة

رقم المساق LAW 599

القسم العام: يشتمل المساق على دراسة معمقة بقانون الإجراءات الجزائية وفلسفته وأهدافه، والأنظمة المختلفة للإجراءات الجزائية، والتفريق بين النظامين الاتهامي والتنقيب والتحري، والدعاوى الناشئة عن الجريمة وأطرافها وقيود رفع الدعوى وانقضائها، واختصاصات مأموري الضبط القضائي العادية والاستثنائية، والضبط القضائي وجمع الاستدلالات، والتحقيق المبدئي وخصائصه والاستجواب وأوامر التصرف في التحقيق الابتدائي والطعن فيه.

القسم الخاص: يتضمن دراسة معمقة للإجراءات الجزائية الخاصة ويشمل : الأمر الجزائي من حيث نطاق تطبيق أحكامه وإجراءات استصداره، والصلح الجزائي من حيث الجرائم التي ينطبق عليها والمبادئ العامة للصلح، والتسوية الجزائية بالجنح والجنايات ، والوضع تحت المراقبة الإلكترونية من حيث الوسائل المستخدمة في تنفيذ المراقبة والمبادئ العامة لتنفيذ المراقبة الالكترونية.

جـامعـة عـجـمـان
AJMAN UNIVERSITY

اسم المساق قانون الإجراءات الجز ائية المقارن

رقم المساق Law598

يتناول مساق قانون الإجراءات الجزائية المقارن مواضيع عديدة معمقة تتعلق بالأصول الجزائية المعتمدة كدراسة النظم الإجرائية المقارنة، والقواعد التي تحكم الإجراءات الجزائية وبالأخص مبدأ الشرعية الدستورية والشرعية الإجرائية، ومبدأ البراءة الأصلية، والمبادئ التي تحكم الدعوى الجزائية بجميع مراحلها، وصولاً إلى طرق الطعن العادية وغير العادية في التشريعات الجزائية المختلفة، وكذلك حرية الإثبات الجنائي وضوابطها، ومبدأ مشروعية الحصول على دليل الإدانة في ظل وسائل التكنولوجيا الحديثة، كما يتم التركيز على الضمانات المقررة أثناء الإجراءات المقررة وعلى معايير المحاكمة العادلة سواء على صعيد القوانين الوطنية أو على صعيد الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، إضافة إلى تحليل الاتجاهات الحديثة للعدالة الجنائية سواء تلك المتعلقة بالعدالة التصالحية أو تطبيق الإجراءات الجزائية عن بعد.

وسنتناول في هذا القسم محوراً يتعلق بالجانب الإجرائي للقانون الجزائي وهو موضوع استبعاد الأدلة المتحصلة بطرق غير مشروعة في الإجراءات الجنائية المقارنة، حيث سنركز في هذه الدراسة المعمقة على التعرف على مفهوم المشروعية في الأدلة الجنائية، وعلى موقف الفقه والأنظمة الإجرائية المقارنة من قاعدة استبعاد الأدلة المتحصلة بطرق غير مشروعة، وعلى نطاق تطبيق قاعدة الاستبعاد وكذلك التضييق في نطاق عدم المشروعية، وبدائل قاعدة الاستبعاد وملطفاتها.

اسم المساق قانون الأمن السيبر اني

رقم المساق LAW597

القسم العام:

يتضمن هذا القسم تزويد الطلبة بفهم علمي وقانوني لطبيعة الفضاء السيبراني ومكوناته، وبيان مفهوم الأمن السيبراني وخصائصه وأنواعه، وصلته بحماية الخصوصية الرقمية. كما يتناول أهمية الأمن السيبراني في صون الأمن الوطني وحماية المصالح الحيوية للدولة، من خلال تحليل طبيعة المخاطر والتهديدات السيبرانية المتزايدة التي تستهدف البنى التحتية الرقمية والاقتصادية والعسكرية، وما تثيره من تحديات تقنية وأمنية وآثارها على الأمن الوطني والإقليمي.

القسم الخاص:

يتضمن هذا القسم دراسة تطبيقية وتنظيمية لمواضيع حماية الفضاء السيبراني، من خلال تناول الاستراتيجيات الوطنية والدولية المتبعة لتعزيز الأمن السيبراني، وبيان التدابير والإجراءات والوسائل الوقائية اللازمة لتحقيق الأمن في الفضاء السيبراني. كما يركز على التشريعات الجزائية المنظمة لمكافحة الجرائم السيبرانية، وتحليل التزامات ومسؤوليات مزودي خدمات الأمن السيبراني، إلى جانب دراسة المعايير الدولية ذات الصلة. ويختتم هذا القسم بتحليلٍ معمق لتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في بناء منظومة متقدمة للأمن السيبراني في ضوء النماذج والمعايير الدولية المعتمدة.

اسم المساق الحوكمة الذكية للسياسات العامة

رقم المساقLAW596

القسم الخاص: يتناول المقرر دور الحوكمة الذكية في تعزيز كفاءة السياسات العامة من خلال استخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، مع التركيز على تحسين الشفافية، اتخاذ القرارات المبنية على البيانات، والامتثال الأخلاقي. يدرس الطالب مفهوم الحوكمة الذكية وأبعادها، بما في ذلك التحديات الأخلاقية والقانونية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في صياغة وتنفيذ السياسات العامة. كما يغطي صور الحوكمة الذكية في السياقات الحكومية، مقوماتها مثل الشفافية والمساءلة، وبناء الإطارات القانونية لها. ثم يتعرض الطالب لفن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الكبيرة، مراقبة الامتثال، وتجنب التحيزات، بالإضافة إلى دراسة الأخطاء الشائعة في تطبيقها وكيفية تفسير النتائج في السياسات العامة. أخيراً، يتطرق إلى أنواع حوكمة الذكاء الاصطناعي ووسائلها لضمان الاستخدام المسؤول.

القسم العام: نظراً لارتباط المقرر بالمبادئ الأساسية في علم الإدارة العامة والقانون، يدرس الطالب نظرية الحوكمة الرقمية، مصادرها، وتفسيرها في سياق التحول الرقمي.

اسم المساق القانون الجنائي السيبر اني

رقم المساق LAW 594

الاطار العام: يتناول المساق الإطار القانوني لمكافحة الجرائم الإلكترونية وأنماطها وأساليب ارتكابها، ويحلل التجاوب الجنائي المقارن مع تطورات التكنولوجيا الرقمية، ويستعرض آليات التحقيق الرقمي، جمع الأدلة الإلكترونية، وحماية حقوق الأفراد وحرمة البيانات في سياق المساءلة الجنائية.

الاطار الخاص: يتناول المساق الجانب التطبيقي يرتكز على مجموعة من القوانين والتشريعات الوطنية والدولية التي تنظم الجرائم المرتكبة عبر الفضاء الرقمي، ويشمل مبادئ مكافحة الجريمة الإلكترونية، حماية البيانات الشخصية والخصوصية، الجرائم الاقتصادية الرقمية، وجرائم الملكية الفكرية، مع تحديات تتعلق بـ الاختراق غير المشروع، الاحتيال الإلكتروني، الابتزاز، وانتهاك الأنظمة السيادية، مستنداً إلى أطر مثل نظام حماية البيانات الشخصية والاتفاقيات الدولية لتعزيز التعاون لمواجهة الجرائم العابرة للحدود

اسم المساق القانون الجنائي (أونلاين)

رقم المساق Law591

القسم العام: يتضمن دراسة النظرية العامة للجريمة من حيث أركانها وأسباب الإباحة وموانع المسؤولية والمشاركة الجنائية، إضافة لفلسفة العقوبة مع بيان موقف المشرع في الإمارات، وتأثره بالمبادئ الجزائية في الشريعة الإسلامية، فضلاً عن الإلمام بإسقاطات المبادئ العامة على القسم الخاص في قانون العقوبات.

القسم الخاص: دراسة معمقة ومقارنة لموضوع أو أكثر من موضوعات القانون الجزائي بشقه الموضوعي مثل: الإثم الجنائي، موانع المسؤولية الجزائية، وأسباب الإباحة في الأعمال الطبية والرياضية، الجرائم الماسة بأمن الدولة وقضايا الإرهاب، الجرائم الماسة

بالعقيدة في القانون الإماراتي والقانون المقارن، وكذلك السلطة التقديرية للقاضي الجنائي في توقيع العقوبة. المسؤولية الجزائية للشخص الاعتباري، العقوبات البديلة وأثرها في محاربة الجريمة، وماهية التدابير الجزائية، المشاركة الإجرامية، سياسة رفع التجريم ورفع العقاب، بالإضافة إلى أهم الإشكاليات التي تواجه التشريعات الجنائية والتكييف القانوني.

وسنتناول في هذا القسم محوراً يتعلق بالجانب الموضوعي للقانون الجزائي والمتمثل بالإفلات من العقاب من خلال التطرق إلى موانع المسؤولية الجزائية وأسباب الإباحة.

اسم المساق القانون الدولي العام (أونلاين)

رقم المساق LAW593

القسم العام: يتضمن دراسة القواعد العامة في القانون الدولي العام، وذلك من خلال بيان ماهيته) نشأته وتطوره – تعريفه وفروعه وتمييزه عما يشتبه به وخصائصه (وطبيعته، والعلاقة بينه وبين القانون الداخلي، ومصادره الأصلية والاحتياطية (، وأشخاصه (الدول والمنظمات الدولية).

القسم الخاص: يتضمن دراسة أحد الموضوعات المتخصصة بصورة معمقة مثل: قانون البحار، القانون الدولي الإنساني، المحكمة الجنائية الدولية، المعاهدات الدولية.

وقد تم اختيار موضوع (المحكمة الدولية لقانون البحار) لدراسته دراسة معمقة، من خلال مراجع رئيسية موضحة أدناه، ويتناول الكتاب المقرر: دراسة تفصيلية للمحكمة الدولية لقانون البحار: تعريفها، خصائصها، طبيعتها، اختصاصها الشخصي والموضوعي، إجراءاتها، أحكامها.

اسم المساق العقود الإدارية الذكية

رقم المساق Law 595

يتناول هذا المساق دراسة متقدمة لمفهوم العقود الإدارية الذكية بوصفها تطوراً نوعياً في أدوات الإدارة العامة في العصر الرقمي، حيث ينتقل العقد الإداري من كونه أداة قانونية تقليدية لتنظيم المرافق العامة إلى بنية تقنية–قانونية قائمة على الأتمتة، والخوارزميات، وسلاسل الامداد (Blockchain)، والتنفيذ الذاتي للالتزامات.

اسم المساق القانون الإداري

رقم المساق Law 592

يقدّم هذا المساق دراسة متقدمة للقانون الإداري بوصفه الإطار القانوني الحاكم لعمل الإدارة العامة في الدولة الحديثة، مع ربط قواعده التقليدية بالتحولات المؤسسية والتكنولوجية المعاصرة على المستويين الوطني والدولي. ويهدف المساق إلى تمكين الطالب من فهمٍ تحليلي معمّق لوظيفة القانون الإداري في تنظيم السلطة العامة، وضمان المشروعية، وتحقيق التوازن بين متطلبات الكفاءة الإدارية وحماية الحقوق والحريات.

جـامعـة عـجـمـان
AJMAN UNIVERSITY

اسم المساق الأدلة الجنائية الرقمية

رقم المساق : LAW602

القسم العام :

يتناول هذا القسم الإطار المفاهيمي والقانوني للأدلة الجنائية الرقمية، من خلال تعريف طبيعتها، وأنواعها، ومصادرها في سياق الجرائم الإلكترونية والجرائم التقليدية ذات البعد الرقمي. كما يركز على المبادئ العامة الحاكمة لجمع الأدلة الرقمية وحفظها، وعلى مفهوم سلسلة الحيازة، ومتطلبات النزاهة الفنية، ومرتكزات مشروعية الدليل في الإجراءات الجنائية. ويهدف هذا القسم إلى بناء الأساس النظري الذي يحدد موقع الدليل الرقمي ضمن منظومة الإثبات الجنائي وضمانات المحاكمة العادلة.

اسم المساق الإجراءات الجز ائية الخاصة

رقم المساقLAW603

الساعات المعتمدة: 3

القسم العام: يتناول المساق دراسة الجرائم الدولية المنظمة وطرق محاكمة المجرمين الدوليين والمحاكم الدولية والجهات المختصة لتنفيذ تلك الأحكام. ونشأة الإنتربول الدولي وأحكامه وطرقه لتنفيذ الأحكام الدولية والجزائية. وأهم أحكام المنشآت العقابية وطرق حمايتها قانونا وصلتها بالقوانين والمعاهدات الدولية ذات الصلة، وجرائم: المخدرات، وحيازة الأسلحة والذخائر، وغسيل الأموال، وجرائم الإرهاب، وأركان كل منها وعقوباتها، وقواعد حماية المستهلك جنائياً (يتم اختيار تشريع من التشريعات الجزائية الخاصة بناءً على اقتراح من قسم القانون العام وموافقة مجلس الكلية لتدريسه خلال العام الدراسي)

القسم الخاص: بيان السياسة الجنائية في مجال الجزاءات الجنائية، ومدى مسايرته للسياسة الجنائية الحديثة، وتطبيق الجزاءات الجنائية على الجرائم المستحدثة والأشخاص الاعتبارية وبدائل هذه الجزاءات، كما يتضمن دراسة المسؤولية الجنائية من حيث عناصرها وموانعها وارتباطها بنظرية الجزاء الجنائي.

اسم المساق أطروحة الماجستير

رقم المساقLAW620

الساعات المعتمدة: 6

يعد هذا المساق الذروة العلمية لبرنامج الماجستير، حيث يقوم الطالب بإجراء بحث علمي أصيل ومستقل يساهم في إضافة معرفة جديدة للحقل القانوني، ويتضمن اختيار موضوع حيوي ومحدد، تحدد فيه المنهجية البحثية (تحليلي، مقارن، تاريخي)، وصياغة إشكالية واضحة، مع التركيز على الأصالة والعمق، واستخدام المصادر الموثوقة (تشريعات، اتفاقيات، أحكام قضائية)، وإعداد هيكل منطقي يراعي المقدمات، الفصول، الخاتمة، والملاحق، مع مراعاة التطورات القانونية الحديثة، وهو ما يتطلب استشارة المشرف الأكاديمي لتحديد موضوع البحث بدقة، ويتمثل الهدف في إضفاء إضافة علمية وتطبيقية في مجال القانون.

جـامعـة عـجـمـان
AJMAN UNIVERSITY

اسم المساق مشروع التخرج

رقم المساق LAW621

الساعات المعتمدة: 3

توصيف المساق:

يهدف هذا المساق المشترك بين برنامجَي ماجستير القانون العام والقانون الخاص إلى تمكين الطلبة من تطوير قدراتهم على تحديد وصياغة إشكاليات قانونية معاصرة في سياق التحوّلات الرقمية والتشريعية والمؤسسية على المستويين الوطني والدولي، من خلال دمج البُعدين المفاهيمي والتطبيقي في مشروع تخرّج متكامل. يركّز – تحت إشراف أكاديمي – على بناء الإطار المنهجي والتحليلي لمشروع التخرّج عبر توظيف أدوات البحث القانوني المتقدم، والتحليل النقدي للأطر التشريعية والسياسات العامة، واستخدام قواعد البيانات القانونية والأدوات الرقمية في جمع المعلومات وتحليلها، بما يمكّن الطالب من الانتقال من فهم القواعد القانونية إلى إنتاج المعرفة القانونية. ، ويتيح للطالب – تحت إشراف أكاديمي – تصميم وتنفيذ مشروع قانوني احترافي يعالج إشكالية واقعية مرتبطة ببيئته المهنية أو مجال خبرته، سواء في القانون العام (مثل الأمن السيبراني، الجرائم الإلكترونية، العدالة الجنائية الرقمية، استخدام الذكاء الاصطناعي في إنفاذ القانون، والحوكمة الذكية) أو في القانون الخاص (مثل العقود الذكية، المعاملات الإلكترونية، المسؤولية المدنية عن الأنظمة الرقمية، حماية البيانات والخصوصية، الشركات التكنولوجية، الملكية الفكرية الرقمية، وتسوية المنازعات الإلكترونية والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية). ويشمل المشروع تحليل التشريعات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة، واستخلاص الفجوات القانونية والتنظيمية، وصياغة حلول قانونية أو تنظيمية أو تعاقدية أو قضائية قابلة للتطبيق العملي في الجهات الحكومية أو القضائية أو التنظيمية أو في بيئات الأعمال والمؤسسات الخاصة التي يعمل بها الطالب أو يمتلك خبرة فيها. وينتهي المساق بإعداد تقرير نهائي وعرض مهني يعكسان قدرة الطالب على توظيف البحث العلمي، والمقارنة القانونية، والأدوات الرقمية لإنتاج حلول عملية، بما يؤكد جاهزيته للعمل بكفاءة في البيئات القانونية المعاصرة داخل القطاعين العام والخاص.